الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٥٩
المعقودة يوم الجمعة
١٦ أيار/مايو ١٩٩٧
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة والخمسين

الرئيس: السيد سنغوي (زمبابوي)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.5/51/SR.59
16 September 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ١١٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع) (A/51/873)

١ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال في معرض تقديم التقرير الوارد في الوثيقة A/51/873 الذي يتضمن وصفا تفصيليا لما أنجز حتى نهاية الفصل الأول من عام ١٩٩٧ فيما يتعلق بتحقيق الإصلاح الإداري في الأمم المتحدة، إن عملية الإصلاح الإداري قطعت شوطا طيبا وأن الأمين العام سيعرض اقتراحات إضافية فيما يتعلق بالإصلاح التنظيمي والحكومي الدولي في التقرير الذي سيقدمه في تموز/يوليه.

٢ - وأضاف قائلا إن هناك اتفاقا مدهشا بشأن المشاكل والحلول الموصى بها، ومنها الحاجة إلى مزيد من الشفافية، واستخدام أفضل للموارد، وزيادة امكانية مساءلة المديرين، وعمليات أبسط، واستخدام أكبر لتكنولوجيا المعلومات. وتتمثل مهمة الأمانة العامة في إيجاد سبل لتنفيذ هذه الحلول. ويتكون النهج الذي اتبعته من ستة جوانب رئيسية هي: وضع أهداف واضحة؛ وإشراك الأشخاص المعنيين؛ والنظر في عمليات العمل؛ وقياس الأداء؛ واستخدام التكنولوجيا؛ والتركيز على تحقيق النتائج.

٣ - واستطرد قائلا إن من الأساسي أن تكون الأهداف التي تحاول المنظمة تحقيقها واضحة لكي يكلل الإصلاح الإداري بالنجاح. وقد تولى كل من الجمعية العامة والأمين العام قيادة هذه العملية بوضع أهداف واضحة للغاية غير أنها عسيرة المنال. ووجّه تحديا للأمانة العامة لكي تخفض الميزانية في حين تستمر في تنفيذ جميع البرامج الصادرة بها ولايات وتزيد من النسبة المئوية للموارد المنفقة على البرامج. ووجّه تحديا آخر للأمانة العامة بأن تخفض طول الوثائق وكميتها وتحسن توزيع المعلومات على الدول الأعضاء، وبخاصة عن طريق وضع هدف يتمثل في تخفيض عدد الوثائق المطبوعة بنسبة ٢٥ في المائة.

٤ - وأردف قائلا إن هذه الأهداف حددت اتجاها واضحا ومعيارا يمكن أن تستخدمه المنظمة لقياس أدائها. وقد أعلن الأمين العام أنه يجب زيادة الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية والاقتصادية عن طريق تخفيض التكاليف غير المتعلقة بالبرامج بنسبة الثلث. وبالطبع فإنها مهمة الدول الأعضاء أن تقرر كيفية إعادة توزيع الموارد بعد أن تحدد الأمانة العامة الطرق التي يمكن بها توفير الموارد. ومن الواضح أن تخفيض التكاليف غير المتعلقة بالبرامج إلى أقل بكثير من نسبة ٣٨ في المائة يعد خطوة في الاتجاه الصحيح. وتقوم الأمانة العامة حاليا بتحليل طرق تخفيض التكاليف غير المتعلقة بالبرامج. وسيتضمن تقرير تموز/يوليه مقترحات بشأن كيفية تحويل هذه الموارد إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٥ - ومضى قائلا إن الجانب الرئيسي الثاني يتمثل في إشراك الأشخاص المعنيين، وبخاصة موظفي الأمم المتحدة والمديرين فيها والأشخاص الذين يعملون من أجلهم. ويجري توفير التدريب الإداري الموسع في حدود الموارد المتاحة، وسيطلب توفير موارد إضافية لهذا الغرض في فترة السنتين القادمة. ويمنح التقدير الواجب لأفرقة الموظفين التي حققت نتائج طيبة. وتم إنجاز ما مجموعه ٢١٣ مشروعا بحلول نهاية الفصل

الأول من عام ١٩٩٧، وبدئ في أكثر من ٤٥٠ مشروعا يقوم الموظفون والمديرون حاليا بتنفيذها. وحدد الأمين العام هدفا يتمثل في إنجاز ٤٠٠ مشروع بحلول نهاية هذا العام، وطلب إلى الأمانة العامة أن تؤكد بشكل أكبر بكثير على الفعالية والخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء بالإضافة إلى مسألة الكفاءة.

٦ - وفيما يتعلق بالجانب الرئيسي الثالث، قال إن المنظمة بصدد النظر في أساليب عملها في مجال الموارد البشرية من أجل تقديم نواتج أفضل وقيّمة أفضل ومساءلة المديرين عن النتائج. وتقوم أفرقة من الموظفين باستعراض منتظم لكيفية أداء المنظمة لعملها. وقام أحد الأفرقة بالنظر في كيفية تقديم دعم تكنولوجيا المعلومات إلى الاجتماعات. واكتشف أنه يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر ملائمة بكثير أن تزود كل غرفة اجتماعات بمجموعة قياسية من المعدات، وأن يكون لمخططي الاجتماعات نقطة اتصال واحدة لجميع احتياجاتهم الإضافية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات. وتركب المجموعة القياسية في ثلاث غرف اجتماعات في أواخر أيار/مايو وفي جميع غرف الاجتماعات قبل نهاية العام. ونظر فريق ثان في نظام حقيبة الأمم المتحدة؛ ويقوم حاليا بفحص نظام وضع شرائط الرموز على البريد وعملية جديدة تمكن المستخدمين من إرسال البريد خارج المبنى بصورة أسرع، مع تسهيل طريقة التوفيق بين التكاليف.

٧ - وفيما يتعلق بقياس الآداء، قال إن المنظمة بصدد استخلاص دروس من تجربة الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الأخرى، وتقوم، حسب الاقتضاء، بمقارنة أدائها بآداء هذه الحكومات والمنظمات. وقدمت الدول الأعضاء الخبرة الفنية والتجارب المكتسبة من أجل تسهيل تحقيق هذا الهدف. ويجري إدخال وسائل قياس ذات معنى للأداء، وتبذل جهود ترمي إلى زيادة مسؤولية مديري البرامج عن تحقيق نتائج محددة. فعلى سبيل المثال، حددت إدارة بريد الأمم المتحدة في أوروبا هدف أداء يتمثل في زيادة الإيرادات بنسبة ١٠ في المائة خلال الثلاث سنوات القادمة وتوسيع نطاق ترويج طوابع بريد الأمم المتحدة في عدد من البلدان يتراوح بين ٦ و ١٨ بلدا. وكان من المقرر البدء بثلاثة برامج إدارية رائدة في عام ١٩٩٧، يستند جميعها إلى توضيح وتعزيز إمكانية المساءلة عن النتائج مقابل المزيد من تفويض السلطة والمرونة في إطار القواعد القائمة وفي حدود الموارد المتاحة. وستتحمل البرامج الرائدة المسؤولية عن زيادة نسبة المناصب فيها من الفئة الفنية التي تشغلها نساء، وزيادة نسبة الموظفين الجدد المعينين من البلدان غير الممثلة والبلدان الممثلة تمثيلا ناقصا.

٨ - واستطرد قائلا إن التكنولوجيا تثبت أنها حليفة ممتازة في مجال التغير. وقد وفرت للأمم المتحدة فرصا هائلة لتحقيق مهمتها بمزيد من الفعالية والكفاءة. فتتمتع كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الآن بإمكانية الوصول إلى المعلومات عن طريق شبكة الإنترنت، الأمر الذي ينطوي على آثار هامة بشكل خاص في العالم النامي. وعلاوة على ذلك، فإن الإنترنت بصدد تغيير طريقة أداء المنظمة لأعمالها. وتتلقى صفحة استقبال الأمم المتحدة الجديدة حاليا أكثر من مليون عملية اتصال كل أسبوع. إذ يلجأ أشخاص في جميع أنحاء العالم إلى الأمم المتحدة للحصول على معلومات بشأن التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان، والقانون الدولي، والبيئة. وقبل نهاية حزيران/يونيه، ستربط كل بعثة من البعثات الموجودة في نيويورك بصفحة استقبال الأمم المتحدة وبجميع وثائق الأمم المتحدة على نظام الأقراص الضوئية عن

طريق الإنترنت. وستربط أيضا كل بعثة من البعثات الموجودة في جنيف وفيينا قبل نهاية العام. ويعود الفضل في نجاح الجهود الرامية إلى توفير امكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت لجميع البعثات في نيويورك، إلى الفريق العامل المعني بالمعلوماتية، ويظهر الإمكانيات المتاحة عندما تعمل الأمانة العامة والدول الأعضاء يدا بيد من أجل تحقيق هدف واضح.

٩ - ومضى يقول إن تكنولوجيا المعلومات أساسية جدا لإدارة المنظمات. وهذا هو سبب إنشاء نظام المعلومات الإدارية المتكامل، الذي يغيّر الطريقة التي يعمل بها الأشخاص. ويستخدم حاليا ١١ موقعا على الأقل في جميع أنحاء العالم مرافق نظام المعلومات الإدارية المتكامل. وتعتمد إدارة شؤون الموظفين إلى حد كبير على هذا النظام، ليس في نيويورك وغيرها من مراكز العمل فحسب، بل أيضا في الوكالات المتخصصة. وقد أثنى المجتمع الدولي على نظام المعلومات الإدارية المتكامل لما يقدمه من مساهمة في تحسين الإدارة.

١٠ - وأردف قائلا إنه أحرز تقدم أيضا في مجال الاتصالات الداخلية. وشهدت الأشهر الأخيرة تضاعف عدد الموظفين الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت أربع مرات، وسجلت زيادة بنسبة ٤٠ في المائة في عدد عمليات الربط بالبريد الالكتروني. ومن الواضح أن الانفجار الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات يفيد الوفود والأمانة العامة على حد سواء. وهو يتطلب أيضا إجراء استثمار من أجل كفالة أن يواكب الهيكل الأساسي للمنظمة الطلبات الموجهة إليه.

١١ - وأضاف قائلا إن الجانب الأخير والأهم يتمثل في تركيز الأمانة العامة لجميع جهودها على كفالة قدرتها على تحقيق النتائج. وأدت هذه الجهود مجتمعة إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة. وعلى سبيل المثال، تم تحقيق وفورات في الميزانية العادية وخارج الميزانية تقدر بمبلغ ٣٠ مليون دولار على الأقل في عام ١٩٩٦. واستنادا إلى التقديرات التي قدمها مديرو البرامج، من المتوقع أن توفر الأمانة العامة مبلغ ١٠٠ مليون دولار في عام ١٩٩٧. وتعكس الوفورات المحققة التخفيضات في الميزانية الصادرة بها ولايات، والموارد غير المنفقة على الرغم من الموافقة عليها، والنفقات التي جرى تفاديها. فعلى سبيل المثال قامت إدارة عمليات حفظ السلام، بتغيير طريقة نقلها للمعدات حول العالم. وبدأت باستئجار سفينة كاملة لفترة محددة من الزمن، متمكنة بذلك من نقل الشحنات إلى أماكن متعددة. وكانت النتيجة فرقا مقداره ٢١ مليون دولار في تكلفة نقل معدات الأمم المتحدة. ويجري النظر حاليا في وسائل إضافية لشحن المعدات، بما في ذلك دمج الشحنات مع شحنات وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وحقق مكتب إدارة الموارد البشرية وفورات مقدارها ٠٠٠ ٢٥ دولار في عام ١٩٩٦ بواسطة مشروع رائد يستخدم أسلوب التلاقي بالفيديو والهاتف لإجراء الامتحانات الشفوية والمقابلات. ومن المتوقع تحقيق وفورات قدرها ٠٠٠ ٥٠ دولار في عام ١٩٩٧، وتحقيق المزيد من الوفورات في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وتمكّن هذه التكنولوجيا إدارات أخرى من توفير الأموال وإقامة اتصالات أفضل مع المكاتب والبرامج البعيدة عن المقر.

١٢ - ومضى يقول إن المسألة لا تتعلق بمجرد تخفيض التكاليف. فالأمانة العامة تعمل أيضا من أجل زيادة فعاليتها وكفاءتها. وفي هذا الصدد، كلفت الجمعية العامة قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية بمهمة صعبة تتمثل في تخفيض حجم المتأخرات من المجلدات التي تنتظر الإصدار منذ ثماني سنوات، وإتاحة المجموعات على شبكة الإنترنت، على الرغم من انخفاض نسبة ١٥ في المائة في عدد الموظفين. وقال إن النتائج المحرزة مثيرة للإعجاب وتظهر إمكانية تحسين الخدمات عن طريق استخدام التكنولوجيا الابتكارية. وعلاوة على ذلك، يتسع نطاق إمكانية الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة في كل من بلدان العالم المتقدم النمو والعالم النامي. وكان القسم يبيع ٤٠٠ نسخة إلى الجمهور كل عام؛ بينما يفيد الآن بأنه سجّل ٥٠٠ ٢ عملية اتصال كل أسبوع بموقعه على شبكة الإنترنت.

١٣ - واستطرد قائلا إن المنظمة تدير أيضا رصيدها النقدي بشكل أفضل. وعلى سبيل المثال، بدلا من شراء مبالغ صغيرة من العملات الأجنبية من المصارف بالأسعار الاعتيادية، تقوم الآن بتوحيد عمليات شراء العملات وبشراء مبالغ أكبر من العملات الأجنبية بأسعار تنافسية. وقد أدى هذا التغير إلى توفير مبلغ ٥١٠ ٠٠٠ دولار.

١٤ - وأردف قائلا إن إدارة الشؤون السياسية خفضت عدد اجتماعاتها موفرة بذلك مبلغ ١٨٨ ٠٠٠ دولار؛ وحسنت أيضا إصدارها لحولية نزع السلاح وقلصت حجم المجلد بنسبة ٤٠ في المائة. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتبسيط تقاريره المتعلقة بالإدارة الداخلية، موفرا مبلغ ٢٥٢ ١٧٥ دولارا سنويا، ومنتجا تقارير أفضل تقدم إلى الإدارة والمانحين. وقام مكتب الأمم المتحدة في جنيف بإدخال النظام الآلي على كل من أعماله المكتبية المالية وأنظمة الأمن فيه، موفرا بذلك مبلغا إجماليه ٢,٢ مليون دولار خلال فترة السنتين الحالية. وقام المكتب أيضا باستخدام الموارد الخارجية في إدارة المباني ومن المتوقع أن يسفر هذا التغيير عن وفورات قيمتها ١٥٥ ٠٠٠ ١ دولار. غير أن الطريق لا يزال طويلا وستبدأ جولة ثانية من الاستعراضات المتعلقة بالكفاءة والفعالية في الوقت المناسب.

١٥ - السيد مواكاواغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه يود الاستماع إلى آراء اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فيما يتعلق بتأثير تدابير تخفيض التكلفة الموجزة في التقرير على إنجاز البرامج.

١٦ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنها توافق على أنه يجب منح اللجنة الاستشارية فرصة تقديم ملاحظات على التقرير الوارد في الوثيقة A/51/873، وسألت إذا كان من الممكن عقد مشاورات غير رسمية بشأن التقرير، نظرا إلى أن لديها عددا من الملاحظات والتساؤلات بشأنه.

١٧ - وأضافت أن من المدهش أن تكون الوثيقة المعروضة حاليا على اللجنة قد عممت على الصحافة واتيحت حتى إلى الجمهور قبل عرضها رسميا على الدول الأعضاء. ويبدو أن العديد من المعلومات الواردة فيها تتضمن عناصر سيكون من المناسب إدراجها في تقرير عن أداء الميزانية في فترة سنتين. وعلى

الأمانة العامة أن تتيح تقريرا عن أداء الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ في أسرع وقت ممكن، نظرا إلى أنه سيكون مفيدا جدا في تقييم الميزانية البرنامجية المقترحة القادمة لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

١٨ - واختتمت حديثها قائلة إن وفد بلدها يود معرفة متى يمكنه أن يتوقع استلام ورقة غرفة اجتماعات تتضمن الردود الخطية الموعود بها على الأسئلة التي طرحت أثناء الجلسة ٥٣ للجنة.

١٩ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): قالت إنها تعتقد بدورها أنه يلزم الحصول على رأي اللجنة الاستشارية، الخبيرة في هذا المجال، كما أيدت الطلب المقدم من ممثلة المكسيك لعقد مشاورات غير رسمية فيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/51/873. وأعربت أيضا عن قلق وفد بلدها لإتاحة الوثيقة قيد النظر إلى الصحافة والجمهور دون أي إسهام من الجمعية العامة. وأخيرا قالت إنها لم تتلق بعد ردا واضحا من الأمانة العامة بشأن الموعد الذي تنوي أن تصدر فيه تقريرا عن آداء البرامج بشأن تأثير التدابير المعتمدة لتحقيق الوفورات المتعلقة بتنفيذ البرامج والأنشطة الصادرة بها ولايات على النحو الوارد في الفقرة ١١ من الجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠.

٢٠ - السيد ريباش (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءل عما إذا كان هدف تحقيق وفورات تتعلق بالكفاءة بقيمة ١٠٠ مليون دولار تقريبا في عام ١٩٩٧ في الموارد العادية والموارد الخارجة عن الميزانية سينعكس في وثائق الميزانية المتعلقة بفترتي السنتين الحالية والقادمة أم لا، وإذا كان الأمر كذلك كيف سيجرى ذلك.

٢١ - السيد مكتفي (الجزائر): قال إنه يؤيد موقف مجموعة الـ ٧٧ والصين ويشاطر الشواغل التي أعربت عنها وفود أخرى بشأن الطريقة التي عرض بها التقرير الوارد في الوثيقة A/51/873 على اللجنة الخامسة. فمع أهمية إقامة حوار تتفاعل فيه الدول الأعضاء والأمانة العامة، يجب أن يتبع هذا الحوار الإجراءات المعمول بها، ومن أهمها ضرورة إحاطة الدول الأعضاء علما بالتطورات الجديدة قبل إبلاغها لأي طرف آخر. وأعرب أيضا عن رغبة وفد بلده في معرفة ما إذا كان قد اتخذ أي إجراء لتغيير ثقافة الإدارة في الأمم المتحدة.

٢٢ - السيد مير محمد (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يؤيد الطلبات المقدمة من الوفود الأخرى فيما يتعلق بإحالة الوثيقة المعروضة حاليا على اللجنة إلى اللجنة الاستشارية لزيادة النظر فيها. كما أبدى استغرابه إلى حد ما فيما يتعلق بشكل الوثيقة A/51/873 التي تبدو وكأنها مرفق لتقرير تقليدي عن أداء الميزانية.

٢٣ - السيد اتيانتو (اندونيسا): قال إنه في ضوء أهمية التقرير ومدى شموليته، فإن وفد بلده يؤيد أيضا الطلب المقدم بشأن نظر اللجنة الاستشارية في الوثيقة.

٢٤ - السيد هانسن (كندا): قال إن الوثيقة تتألف من رسالة من الأمين العام يصف فيها الإجراءات التي يتخذها في إطار سلطته. وإذا كان التقرير يتضمن أية توصيات تتطلب اتخاذ قرارات من جانب الجمعية العامة، فمن المناسب أن تنظر فيه اللجنة الاستشارية، وإلا على اللجنة أن تواصل النظر في هذه المسألة.

٢٥ - السيد مانلان (كوت ديفوار): قال إنه قد سبق تقديم المعلومات الواردة في الوثيقة إلى السفراء في جلسة إحاطة إعلامية سابقة، ولذلك ليس من المفروض أن تكون هناك أية صعوبة في أن تنظر اللجنة الاستشارية فيها. وأعرب عن أسف وفد بلده للمخالفة الواضحة للإجراءات من جانب الأمانة العامة.

٢٦ - السيد أرميتاج (استراليا): قال إنه ليس على علم بأن التقرير يتطلب اتخاذ الجمعية العامة لأي إجراء محدد، نظرا لأنه يصف بكل بساطة الإجراءات التي اتخذها الأمين العام في إطار السلطة الخاصة به. ويجب التمييز بين الإجراءات التي تخضع بكل وضوح إلى سلطة الأمين العام وتلك التي تتطلب عقد مشاورات بين الدول الأعضاء واتخاذ قرارات. ولذلك فإن ضرورة نظر اللجنة الاستشارية في التقرير غير واضحة.

٢٧ - الرئيس: قال إنه إذا كان التمييز بين الإجراءات التي تدخل في نطاق سلطة الأمين العام وتلك التي تحتاج إلى مشاورات من جانب الدول الأعضاء بهذه البساطة، لما كان من الضروري أن تتلقى اللجنة العرض المقدم من وكيل الأمين العام.

٢٨ - السيد وتانابي (اليابان): طلب توضيح مركز التقرير الحالي والعلاقة بينه وبين خطة الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩.

٢٩ - السيدة باولز (نيوزيلندا): قالت إن التقرير يقدم وصفا للوفورات وأوجه الكفاءة التي تم تحقيقها في عمليات الأمانة العامة، وتساءلت لماذا يطلب من اللجنة الاسشارية أن تقدم ملاحظات على أموال تم توفيرها بالفعل وأوجه كفاءة تم تحقيقها.

٣٠ - السيدة كايرنز (المملكة المتحدة): أعربت عن تأييد وفد بلدها الكامل للملاحظات المقدمة من ممثلي كندا واستراليا ونيوزيلندا.

٣١ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنه في حين توجد أطر غير رسمية مختلفة تستطيع الأمانة العامة أن توجز فيها الإجراءات الإصلاحية التي تنوي اتخاذها، على المنظمة بصفتها هذه أن تنظر في هذه الإجراءات في إطار هيئة حكومية دولية. وأشارت إلى أن وفد بلدها قد طلب منح اللجنة فرصة النظر في هذا التقرير في إطار مشاورات غير رسمية نظرا إلى أنه يعتقد أن عددا من النقاط الواردة في التقرير تفتقر إلى الوضوح أو أنها ستتطلب في جميع الحالات أن تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأنها فيما بعد.

٣٢ - السيد سيال (باكستان): قال إن وفد بلده قد أحاط علما على وجه الخصوص بالجزء ثالثا من التقرير، وأضاف أنه نظرا لأهمية الاستخدام الأفضل للموارد يجب إيلاء أهمية خاصة للمخالفات العديدة التي لا تزال قائمة في المحاسبة.

٣٣ - السيد إيفانوف (بلغاريا): قال إن التقرير يظهر أن تقدما كبيرا قد أحرز في مجال الإصلاح. وفي حين أن وفد بلده لا يعترض على نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، لا توجد على ما يبدو ثمة حاجة واضحة لكي تفعل ذلك.

٣٤ - السيد بيستا (نيبال): قال إن سر تسوية المسألة يكمُن في رد وكيل الأمين العام فيما يتعلق بما إذا كان التقرير يتضمن أم لا أية توصيات تتطلب أن تتخذ الجمعية العامة قرارات بشأنها.

٣٥ - السيدة رودريغز أباسكال (كوبا): قالت إن ثمة في التقرير عددا من البنود التي قد تحتاج إلى موافقة الدول الأعضاء. وطلبت على سبيل المثال تقديم توضيح عما إذا كانت الاجتماعات المقترح تخفيضها في إدارة الشؤون السياسية اجتماعات ذات طابع داخلي أم اجتماعات مع الدول الأعضاء. كذلك، هل تتعلق الوثائق غير الضرورية التي ينبغي تخفيضها في إدارة شؤون المؤتمرات بوثائق داخلية في الأمانة العامة أم تشمل أيضا وثائق تطلبها الدول الأعضاء؟ وقالت إن وفد بلدها يقتنع بصورة متزايدة بضرورة أن تقوم اللجنة الاستشارية بتقييم هذه التدابير.

٣٦ - السيد فتاح (مصر): أعرب عن تأييد وفد بلده لموقف مجموعة الـ ٧٧ والصين فيما يتعلق بضرورة أن تنظر اللجنة الاستشارية في التقرير. ونظرا للمناقشة التي ستعقدها اللجنة عما قريب بشأن الميزانية الجديدة، ونظرا لأهمية مضمون التقرير في هذه المناقشة، فإن اللجنة تحتاج بكل وضوح إلى آراء خبراء اللجنة الاستشارية. ولا يرى وفد بلده أن هناك أي مبرر للانتقائية في عرض المعلومات على اللجنة الاستشارية، خاصة وأن هذا التقرير قد صدر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة.

٣٧ - السيدة ريكرز (هولندا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي فقالت إن رسالة الأمين العام المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧ والموجهة إلى رئيس الجمعية العامة تقدم وصفا لتدابير الكفاءة المنجزة والجارية التي تدخل في إطار سلطة الأمين العام. ونظرا إلى أن التقرير لا يتضمن توصيات تحتاج إلى قرار من جانب الجمعية العامة، لا توجد ضرورة لأن تقوم اللجنة الاستشارية باستعراضه أو لعقد مشاورات غير رسمية.

٣٨ - السيدة شينويك (الولايات المتحدة الأمريكية): تساءلت عما إذا كان مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار يمثل وفورات تتعلق بميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وعما إذا كان قد سبق تقديم تقرير عن هذا المبلغ أم سيقدم تقرير بشأنه في التقديرات المنقحة للميزانية الحالية. وأضافت أنه ينبغي عدم تناول هذه الوفورات كبند مستقل خارج إطار الميزانية. فهذا النهج لا يتمشى مع النظام المالي للأمم المتحدة.

٣٩ - السيد هانسن - هول (غانا): قال إن المسائل المتعلقة بكيفية تحقيق الوفورات وغيرها من النتائج مسائل هامة جدا وتحتاج إلى دراسة دقيقة. ولذلك يجب تقديم التقرير إلى اللجنة الاستشارية لكي تستعرضه وتقدم توصيات إلى اللجنة الخامسة. ومن المناسب أيضا إجراء مناقشات غير رسمية بشأن هذا البند.

٤٠ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده لا يستطيع اتخاذ قرار بشأن الوثيقة إلا بعد أن تستعرضها اللجنة الاستشارية. فالتقرير يشبه وثائق الدعاية التي تُنشر خارج الأمم المتحدة ويختلف كثيرا عن الوثائق المقدمة إلى هيئة سياسية كأساس لقيام الدول الأعضاء فيها باتخاذ قرارات. وعلى الأمين العام أن يكفل أن تعرض التقارير بصورة محايدة دون الإعراب عن الآراء مسبقا. ويجب منح الدول الأعضاء فرصة الإعراب عن آرائها بشأن الإصلاحات التي تم إجراؤها.

٤١ - السيد ميهوت (رومانيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل هولندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقد يعني تقديم التقرير إلى اللجنة الاستشارية التشكيك في السلطة التي قد سبق أن فوضتها الدول الأعضاء إلى الأمين العام.

٤٢ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إن السلطة التي منحت إلى الأمين العام بوصفه كبير الموظفين الإداريين في المنظمة لا تمنع قيام الدول الأعضاء بضمان أن ينفذ قراراتها أو برصد كيفية قيامه بذلك. ونظرا إلى أن وكيل الأمين العام قد أكد على أهمية الحوار بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، فإن عدم منح اللجنة فرصة الإعراب عن آرائها بشأن التقرير سيجعل الأمر عبارة عن مناجاة للنفس.

٤٣ - السيد المنتصر (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن تقديم التقرير إلى اللجنة الاستشارية لا يعني أن الدول الأعضاء تشكك في قدرات الأمين العام. بل على العكس من ذلك، ستؤدي هذه الخطوة إلى تعزيز دوره. وقال إنه يؤيد جميع الأسباب التي ذكرت لتقديم التقرير إلى اللجنة الاستشارية، ولا سيما قرار الجمعية العامة ذات الصلة بشأن ضرورة ألا تؤثر الوفورات على التنفيذ الكامل للبرامج والأنشطة الصادرو بها ولايات.

٤٤ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): ردا على الأسئلة المطروحة قال إن التقرير كان متاحا يوم الاثنين من الأسبوع المبتدء في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وإن جلسة الإحاطة الإعلامية غير الرسمية للسفراء عقدت في اليوم التالي. وكانت المقالات المنشورة في الصحف مستندة إلى وثيقة رسمية أرسلت إلى البعثات.

٤٥ - وأضاف قائلا إن الأمين العام يرى أن البنود الواردة في التقرير تدخل في إطار سلطته وإنه سيواصل اتخاذ تدابير إضافية في إطار هذه السلطة وعرض المسائل التي تتطلب إجراءات تشريعية على الجمعية العامة. أما التخفيض في عدد اجتماعات إدارة الشؤون السياسية من أربعة اجتماعات إلى

اجتماعين، فهو جزء من الجهود الرامية إلى الالتزام بالتخفيضات التي أصدرت الجمعية العامة تكليف بها في الميزانية العادية لفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ والبالغة ١٥٤ مليون دولار. وجاء العديد من المقترحات نتيجة العملية السابقة لجهود الإصلاح الإداري. وسيظهر العديد من الإجراءات التي صرح الأمين العام بأنه سيتخذها في الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ وذلك بعد أن تصدر اللجنة تعليمات بإدراج عملية الكفاءة في العملية المتعلقة بالميزانية. وتدخل الوفورات التي تبلغ ١٠٠ مليون دولار فيما يتعلق بكل من الأموال العادية والأموال الخارجة عن الميزانية في إطار هذه الفئة. وكانت تعليمات الأمين العام أن يتم إنجاز ٤٥٠ مشروعا بحلول نهاية عام ١٩٩٧. وقد طلب في موجز الميزانية إجراء تخفيض في الاعتمادات بقيمة ٩٠ مليون دولار تقريبا مقارنة بالتخفيض الذي صدر تكليف به والبالغ ١٥٤ مليون دولار لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وتستجيب الأمانة العامة إلى التعليمات المتمثلة في تخفيض الميزانية بالأرقام الحقيقية. وستظهر العديد من البنود الواردة في التقرير مرة أخرى في عملية وضع الميزانية.

٤٦ - وفيما يتعلق بالتغير في ثقافة الإدارة، قال إن المديرين يشاركون الآن في اقتراح تدابير الكفاءة وتنفيذها. وترمي العديد من جهود الإصلاح الاداري إلى أن تتمشى المسؤولية مع المساءلة، وهو مجال لم تحقق فيه المنظمة نتائج جيدة في الماضي. ونسبة حضور محافل الإدارة التي تعقد مرتين في الأسبوع مرتفعة، ويعود ذلك إلى حد ما إلى توسيع نطاق برنامج التعليم المستمر. وفيما يتعلق بعملية تبسيط الإجراءات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، قال إن مجلس إدارة هذه الهيئة قد استعرض هذه العملية مع ضمان اشتراك العملية الحكومية الدولية فيها. وتأتي العديد من الوفورات المشار إليها في التقرير نتيجة استخدام التكنولوجيات. وتدخل معظم الإجراءات الواردة في التقرير في نطاق سلطة الأمين العام.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه قد طلب من الأمانة العامة أن تخفض الميزانية بالأرقام الحقيقية. وفي هذا السياق، تمكنت من زيادة بابي الميزانية اللذين يتعلقان بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية الدولية والإقليمية بمبلغ ٥٥ مليون دولار؛ أما جميع الأنشطة الأخرى فقد انخفضت بقيمة ٧٥ مليون دولار.

٤٨ - الرئيس: قال إن وكيل الأمين العام لم يجب على جميع الأسئلة. وترى الوفود أن ميل الأمانة العامة إلى التعامل مع وسائط الإعلام غير مقبول. ومن غير الملائم أن تصل محتويات التقرير إلى وسائط الإعلام حتى قبل أن يحيط السفراء علما بها. ويجب إعلام الدول الأعضاء بالمسائل قبل تسليمها إلى وسائط الإعلام. وفيما يتعلق بمقترح الأمين العام الوارد في إطار المسار الأول بتغيير إدارة شؤون الإعلام، قال إن هذا الإجراء لا يدخل في نطاق سلطات الأمين العام نظرا إلى أن هذه الإدارة أنشئت بموجب قرار من قرارات الجمعية العامة الأولى. ويجب أن تكون عملية الإصلاح عبارة عن جهود جماعية بين الدول الأعضاء والأمانة العامة.

٤٩ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): أشار إلى أن الوفود تلقت الوثائق قبل أن يطلع أحد عليها. ولا يمكن أن تتوقع الأمانة العامة كل تسرب قد يحدث للمعلومات، وقد بذلت جميع

الجهود اللازمة لكفالة أن تحصل الدول الأعضاء على الوثائق قبل أي جهة أخرى. وسيستمر بذل هذه الجهود. غير أن هناك أيضا حاجة مستمرة للتصدي لأسئلة وسائط الإعلام والإجابة عليها.

٥٠ - السيد فتاح (مصر): أعرب عن تأييده لتأكيد الرئيس على العمل الجماعي خلال عملية الإصلاح. وينبغي أن تقوم اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية باستعراض الوثيقة A/51/873 وذلك لعدد من الأسباب: فقد أدرجت في إطار بنود جدول أعمال اللجنة الخامسة؛ وقد أشارت إليها مجموعة الـ ٧٧ والصين عند مناقشة امتيازات الدول الأعضاء والأمين العام؛ وسيترتب عليها أثر على فترتي السنتين القادمتين.

٥١ - الرئيس: قال إن المكتب سيعقد مشاورات مع الأمانة العامة والوفود فيما يتعلق بتقرير آداء البرامج الذي كان موضوع عدد من الأسئلة، وسيقدم تقريرا إلى اللجنة عن تاريخ الإصدار في أسرع وقت ممكن.

٥٢ - السيدة بينيا (المكسيك): قالت إنه بالإضافة إلى المعلومات التي سيقدمها المكتب، ترغب في الحصول على رد من السيد كونور الذي تتحمل إدارته مسؤولية إعداد التقرير. ويتسم تقرير عن آثار تدابير تحقيق الوفورات خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ بأهمية بالغة بالنسبة لمناقشات اللجنة بشأن موجز الميزانية الجديدة. وعلاوة على ذلك، ووفقا لطلب الجمعية العامة (القراران ٢١٤/٥٠ و ٢٢١/٥١)، فإنه يمثل اتفاقا سياسيا. وتساءلت أيضا عن تاريخ إصدار ورقة غرفة الاجتماع التي تتضمن الردود على الأسئلة التي طرحتها الوفود أثناء الجلسة ٥٣ للجنة الخامسة. وقالت إن وفدبلدها يرحب بإدراج المعاهدات على شبكة الانترنت، ولكنه يعرب أيضا عن قلقه لأنه لم يتمكن من الوصول إلا إلى عدد قليل منها.

٥٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن اللجنة الاستشارية ستستعرض الرسالة الموجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة والتقرير المرفق بها الوارد في الوثيقة A/51/873، غير أنها لن تصدر تقريرا منفصلا بشأنه. وقال إن لديه انطباعا واضحا بأنه قد أصدر لأغراض الإعلام فحسب. وسيكون من الصعب أن تتخذ اللجنة الخامسة إجراء فوريا بشأن هذه الوثيقة. وستعود اللجنة الاستشارية للمعلومات الواردة في الوثيقة عندما تنظر في مختلف أبواب الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩. وستنظر بانتباه على وجه الخصوص في البيانات المتعلقة بالوفورات والكفاءة في سياق مختلف الادارات والبرامج.

٥٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة الاستشارية كانت ستستعرض الوثيقة A/51/873 حتى وإن لم يكن قد طلب منها ذلك بالتحديد. وتقدم الوثيقة معلومات يجب التحقق منها، مثل مصادر مبلغ الـ ١٣٠ مليون دولار الذي يفيد التقرير بأنه تم توفيره خلال فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، وتوزيع هذه الوفورات، أو مبلغ الـ ٢١ مليون دولار الذي تم توفيره في تكاليف النقل في إطار عمليات حفظ السلام.

٥٥ - واقترح أن تشير الأمانة العامة في المستقبل، منذ البداية، إلى الغرض المقصود من الوثائق التي تصدرها، وأن تحدد الإجراء المطلوب أن تتخذه الجمعية العامة أو هيئات أخرى، إن وجد. ومن شأن ذلك أن يتفادى مناقشات والتباسات غير ضرورية.

٥٦ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): طلب تقديم توضيح عن أثر التدابير المقترحة بشأن اللامركزية وتخفيض التكاليف المتعلقة بخدمات اللغات التي تقدمها حاليا الأمانة العامة.

٥٧ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إن من المحتمل أن تصدر ورقة غرفة اجتماع ردا على أسئلة الوفود في غضون أسبوعين. وتتمثل إحدى الصعوبات في إعداد ورقة الاجتماع في أن الأمانة العامة لا تعرف الأجوبة على العديد من الأسئلة المطروحة؛ فلا تستطيع، على سبيل المثال، أن تقدر الآثار المتعلقة بالميزانية في سنة قادمة والتي تترتب على دراسة لا تزال جارية. وستقدم معلومات محددة بشأن النتائج إلى اللجنة فور أن تُصبح متاحة.

٥٨ - وأضاف ردا على ممثل سوريا أن الأمانة العامة تقوم بمجرد دراسة مفهوم اللامركزية بطريقة عامة جدا. وتنظر على وجه الخصوص في إمكانية زيادة المرونة في تقديم خدمات اللغات عن طريق التكنولوجيا المتقدمة. وعلى سبيل المثال، تم توفير الترجمة عن بعد لمؤتمرين رئيسيين. وعلى الرغم من أنه ممكن من الناحية التكنولوجية تقديم خدمات الترجمة الشفوية عن طريق السواتل، لم يتم تحديد بعد إن كان ذلك عمليا.

٥٩ - السيدة رودريغز اباسكال (كوبا): رددت الشواغل التي أعرب عنها ممثل المكسيك. وقالت إن السيد باشكيه وكيل الأمين العام للمراقبة الداخلية، أشار في وقت مبكّر من الدورة المستأنفة، إلى أن إدارة شؤون الإدارة والتنظيم تتحمل مسؤولية إعداد التقرير. وفي وقت لاحق، سُئل المراقب المالي عن ذلك غير أن رده لم يكن مقنعا. ولا يمكن فهم عدم وجود أحد في الأمانة العامة يستطيع تقديم معلومات واضحة بشأن إعداد تقرير طُلب أثناء الدورة الخمسين.

٦٠ - السيد ماركونديس دي كرفالو (البرازيل): أعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما ممثلا المكسيك وكوبا. فقد قدمت الدول الأعضاء طلبا واضحا إلى الأمانة العامة قبل حوالي سنتين، وهو طلب وارد بوضوح في قرار الجمعية العامة ٢١٤/٥٠. وفي واقع الأمر، طُلب تقديم تقريرين في هذا القرار: وقد أصبح التقرير الأول متأخرا عاما عن موعده، ولم يستطع أحد تقديم أية معلومات بشأن التقرير الثاني الذي كان من المفروض أن يصدر بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٧. والتقرير المتعلق بآثار تدابير تحقيق الوفورات وثيق الصلة بمناقشة الميزانية نظرا إلى أنه سيساعد اللجنة على التحقق من البرامج التي تأثرت بهذه التدابير والبرامج التي ينبغي الإبقاء عليها في فترة السنتين القادمة.

٦١ - السيد سليمان (الجمهورية العربية السورية): أعرب عن أمله في أن تعرض أية دراسة بشأن إمكانية توسيع نطاق استخدام خدمات الترجمة التحريرية والشفوية عن بعد لتشمل الجلسات العادية في نيويورك، على الدول الأعضاء لكي تنظر فيها قبل اتخاذ أي قرار.

٦٢ - السيد مكتفي (الجزائر): أشار إلى أن الوثيقة المتعلقة بحالة وثائق اللجنة الخامسة أثناء الجزء الثاني من دورتها الحادية والخمسين المستأنفة (A/C.5/51/L.57)، تضع تقرير الأمين العام بشأن تقرير أداء البرامج لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال، ولكن دون الإشارة إلى رمز أو تاريخ إصدار، مما يؤكد على أنه كان من المفروض أن يصبح متاحا في وقت قريب.

٦٣ - السيد كونور (وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم): قال إنه سيستشير زملاءه في الأمانة العامة من أجل تحديد الإدارة التي ستصدر تقرير أداء البرامج.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠